

عمالة الأطفال إلى أين؟



بقلم:
د. إبراهيم محمد الفازي
قسم علم النفس
جامعة قناة السويس

ومندوبات لبعض الشركات أو التجوال بالبضائع في الشوارع أو التسول والتشرد لهذا يتعرضون للعنف والإساءة البدنية والجنسية. كما أن عمالة الأطفال قد تعنى أن بعض الأطفال يعملون لحساب الغير سواء لشركات خاصة أو أفراد أو مؤسسات اجتماعية في سن أقل من ١٥ سنة مما يترتب عليه حرمانهم من حق التعليم والحياة الكريمة حيث أجبرتهم الظروف القاسية الصعبة على التوقف عن اللعب فتخلوا عن طفولتهم سعياً وراء لقمة العيش ومارسوا أداء الكبار وأدوارهم بشروط السوق ونظام الجودة العالمية فتعرضوا للعنف ومارسوا الإجرام فأصبحوا أشقياء محرومين من جمال الطفولة ففقدوا القدوة الصالحة في الأسرة فاحتفظوا ببدايتهم، ففقدوا نعمة التسامى والإعلاء لدوافعهم الشريفة الغريزية والعدوانية، النفس الأمارة بالسوء، ففقدوا أيضاً لذلك الضمير الإنساني فدخلوا مرحلة المراهقة وما بعدها من مراحل نمو بدون ضمير. فماذا ننتظر منهم؟ سؤال يحتاج إلى إجابة من جميع مؤسسات المجتمع والأسرة.

عمالة الأطفال تكون جيدة إذا تم عمل الأطفال تبعاً لمواهبهم لتتميتها وثقلها بجانب التعليم الرسمي أو غير الرسمي وفي ظل ظروف معيشية جيدة. وصدق الله العظيم إذ يقول

﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ سورة الكهف آية ٤٦

الأطفال الذين يعملون فيه في أعمال ومهن شاقة وصناعية وزراعية وحرف خطيرة وأعمال إباحية غير أخلاقية وخاصة في الفئة العمرية من ٦ - ١٤ سنة حوالى ١٣٥ مليون طفل تقريباً، عدد كبير وخطير. هذا يعنى تدمير مستقبل ١٣٥ مليون طفل. وتعتبر أفريقيا أكثر بلدان العالم عمالة للأطفال وتصديراً لهم للدول الصناعية الكبرى وأمريكا وأوروبا ثم تليها آسيا وأمريكا اللاتينية.

ووفقاً لتقديرات العمل الدولية عام ١٩٩٧ فإن عدد الأطفال العاملين في الحرف المختلفة وأعمال خطيرة وغير أخلاقية في الفئة العمرية من ٥ - ١٤ سنة حوالى ١٢٥ مليون طفل، هذه النسبة تعتبر مؤشراً خطيراً وهلاكاً لمستقبل أى مجتمع ينشد التقدم والرفق والحضارة، لهذا أصدر الاتحاد الأوروبى قانوناً يحظر عمل الأطفال وعمالتهم

لقد شملت هذه الانعكاسات السلبية استغلال عمالة الأطفال في ظل الظروف القاسية التي يعيشونها في هذه الدول النامية وعملهم في أفعال غير أخلاقية وأعمال خطيرة وشاقة من أجل خفض التكلفة وكسب سوق العمل، حيث عمت مشكلة عمالة الأطفال في هذه الدول النامية والدول الصناعية التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي يتطلب معه وضع استراتيجيات وسياسات وطنية في كل دولة يتم فيها عمالة الأطفال. ترمى هذه الاستراتيجيات إلى سن قوانين تحرم وتلغى عمالتهم وتحسين أحوالهم المعيشية ومساعدتهم مالياً واجتماعياً حتى يستطيعوا أن يشقوا طريقهم نحو مستقبل أفضل وحياة معيشية جميلة.

وللتدليل على حجم مشكلة عمالة الأطفال في الوطن العربى، فإن الإحصاءات تشير إلى أن عدد

لا شك أن الأطفال في أى مجتمع هم كنزهم ومستقبلهم، يمثلون استمرار الحياة فيه وتدفعها وخاصة إذا تم رعاية مواهبهم وتنميتها عن طريق الأنشطة التربوية والأعمال والحرف الجيدة في ظل ظروف معيشية جيدة.

ومعظم الآباء والأمهات يرغبون في أن ينمو أطفالهم أذكى وأقوى حتى يستطيعوا الاعتماد على أنفسهم في بناء مستقبلهم الاجتماعى والعلمى والثقافى والاقتصادى والأسرى..... إلخ.

ولمواجهة ظروف الحياة الصعبة والتحديات العالمية وإبراز التقدم الحضارى المنشود في هذا القرن المسمى بعصر العولمة وصراع الحضارات والثقافات وما نتج عن ذلك من سلبيات انعكست على بعض الدول النامية بمخاطر ومشاكل يسود فيها القوى الذى يزداد قوة ويزداد فيها الضعيف ضعفاً.

**افريقيا أكثر بلدان العالم
عمالة للأطفال
وتصدير لهم للدول
الصناعية الكبرى
وأمریکا وأوروبا ثم يليها
آسيا وأمريكا اللاتينية**

ويحظر استيراد منتجات من صناعات تستخدم عمل الأطفال في أى دولة.

وفي مصر قد تزيد عمالة الأطفال في الريف عن الحضر وخاصة الفتيات حيث يبدأن نشاطهن الاقتصادى مبكراً في سن ٧ - ٥ سنوات هؤلاء يمثلن نسبة ٢٠٪ من قوة عمل الأطفال ونحو ٥٪ في الحضر ويعملن في المهن الصناعية والخدمات المنزلية والتجارية وأعمال النظافة

